وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

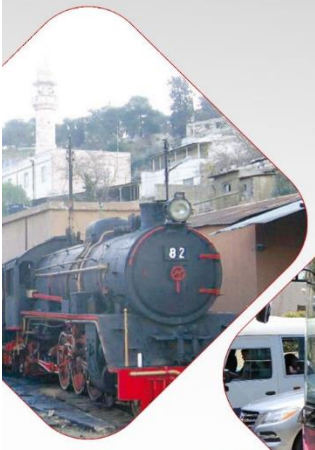

التاريخ

الاثنين 2025/11/17

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.قرارات مجلس الوزراء	8+7+6+5+4	خبر صحفي
2.وزارة النقل: ضرورة العمل الشمولي للحد من حوادث السير	9	خبر صحفي
3.فعالية لإحياء اليوم العالمي لضحايا حوادث الطرق	10	خبر صحفي
4.الجمارك تدعو للاستفادة من فترة الإعفاء من الغرامات	11	خبر صحفي
5.اجتماع عربي في العقبة للحد من المخاطر البحرية	12	خبر صحفي
6.ترخيص أنشطة الطائرات بدون طيار .. تعديل نظام رسوم الطيران المدني	13	خبر صحفي
7.العقبة للنقل والخدمات اللوجستية» تؤسس لمنظومة حديثة	15+14	خبر صحفي

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
8.نقابة الألبسة تثمن قرار الحكومة بفرض ضريبة مبيعات على البضائع الواردة عبر الطرود البريدية	16	خبر صحفي
9.مديرية الأمن العام تواصل تنفيذ حملتها التوعوية لتفقد جاهزية المركبات	17	خبر صحفي
10.عجلون: الهطولات المطرية تعزز التوجه نحو مزيد من مشروعات الحصاد المائي	18	خبر صحفي
11.المياه: الهطولات المطرية 4 بالمئة من الموسم	19	خبر صحفي
12.الأرصاد": الأمطار الأخيرة تعدل الموسم الحالي بنسب وصلت الى 33%	20	خبر صحفي
13.أجواء خريفية لطيفة اليوم وغدًا	21	خبر صحفي

قرارات مجلس الوزراء

أوَّلاً: قرارات لدعم الماليَّة العامَّة ودعم الاقتصاد الوطني:
الموافقة على اتفاقيَّة منحة الدعم النَّقدي السنويَّة مع حكومة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لتحويل مبلغ 845 مليون دولار كدعم مباشر إلى حساب الخزينة العامَّة لسنة 2025م، في إطار الدَّعم الأمريكي للأردن.
الموافقة على تنسيب مجلس التَّعرفة الجمركيَّة بإجراء تعديلات على جداول التَّعرفة الجمركيَّة التي لها بديل محلي؛ وذلك بهدف دعم وحماية الصناعات الوطنيَّة وتحفيزها، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينها من التوسُّع، وتحقيق العدالة في المنافسة بين المنتج المحلِّي مقابل المستورد.
الموافقة على تطبيق رسم جمركي بقيمة صفر وتعرفة ضريبة مبيعات بنسبة 16٪ على محتويات الطُّرود البريديَّة التي لا تزيد قيمتها الجمركيَّة عن 200 دينار؛ بهدف تحفيز الإنفاق والاستهلاك المحلِّي بدلاً عن الأجنبي، وتحقيق المساواة والعدالة بين التُّجار المحليين وتنشيط التجارة الداخلية.
الموافقة على تسوية 719 قضية عالقة بين مكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وفقاً لتوصيات اللجنة المختصة بدراسة هذه التسويات حسب التشريعات الناظمة لها.

ثانياً: قرارات تتعلَّق بتوفير خدمات اجتماعيَّة أفضل للمعلِّمين وتنظيم عمل العاملين في بعض المؤسسات:
الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام أندية المعلمين لسنة 2025م.
إقرار نظام موظَّفي أمانة عمَّان لسنة 2025م.
الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام رسوم الطيران المدني لسنة 2025م

ثالثاً: قرارات تتعلَّق بقطاع الطَّاقة والثَّروة المعدنيَّة وقطاع الإدارة المحليَّة:
الموافقة على إضافة غاز الهيليوم ذي القيمة الاقتصادية العالية إلى المعادن النادرة والعناصر.
الموافقة على مشروع قانون التصديق على الاتفاقية التنفيذية لأعمال تقييم وتطوير واستغلال الذهب والمعادن المصاحبة في منطقة أبو خشيبة بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية وشركة وادي عربة للمعادن، والرخصة لممارسة نشاط الاستكشاف والتنقيب والتطوير والتشغيل وإنتاج معادن الذهب والمعادن المصاحبة وتسويقه لشركة وادي عربة للمعادن لسنة 2025م.
الموافقة على تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية لقطاع الإدارة المحلية.

رابعاً: قرارات لتعزيز نشر مفاهيم التَّربية الإعلاميَّة والمعلوماتيَّة في المملكة
إقرار الإستراتيجية الوطنية الثانية لنشر الدراية الإعلامية والمعلوماتية للأعوام 2026-2029م.

خامساً: التَّعاون الدَّولي:
الموافقة على مذكرة تفاهم المنوي توقيعها بين المركز الوطني للأمن السيبراني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر.
الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية.

عمان 16 تشرين الثاني (بترا)- قرَّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الأحد، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، الموافقة على اتفاقيَّة منحة الدعم النَّقدي السنويَّة مع حكومة الولايات المَّتحدة الأمريكيَّة لتحويل مبلغ 845 مليون دولار كدعم مباشر إلى حساب الخزينة العامَّة لسنة 2025م.
وتأتي المنحة السنويَّة استمراراً للعلاقة الاستراتيجيَّة بين المملكة والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، والاحترام الذي يحظى به الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني لدى الولايات المتحدة الأمريكيَّة.
وفوَّض مجلس الوزراء وزير التَّخطيط والتَّعاون الدَّولي بالتَّوقيع على اتفاقيَّة المنحة نيابة عن الحكومة.
على صعيد آخر، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على رسم جمركي بقيمة صفر وتطبيق تعرفة ضريبة مبيعات بنسبة 16% على محتويات الطُّرود البريديَّة التي لا تزيد قيمتها الجمركيَّة عن 200 دينار.
ويهدف القرار إلى دعم تحفيز الإنفاق والاستهلاك المحلِّي بدلاً عن الأجنبي، وتحقيق المساواة والعدالة بين التَّجار المحليين؛ وبما يسهم في تحفيز النَّشاط التِّجاري المحلِّي وتنشيط السوق المحليَّة.
كما أقرَّ مجلس الوزراء الموافقة على تنسيب مجلس التَّعرفة الجمركيَّة بإجراء تعديلات على جداول التَّعرفة الجمركيَّة؛ وذلك بهدف دعم الصناعات الوطنيَّة وتحفيزها، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينها من التوسُّع فيها، وتحقيق العدالة في المنافسة بين المنتج المحلِّي مقابل المستورد.
وشمل القرار، تعديل التعرفة الجمركيَّة على المستوردات ذات البديل المحلِّي؛ وذلك بهدف حماية الصناعة الوطنيّة.
ولن يشمل قرار تعديل التعرفة الجمركيَّة السِّلع الغذائية التي ليس لها بديل محلِّي، إلى جانب استثناء جميع الألبسة ومستلزمات الأطفال.
ويراعي القرار كذلك مصلحة الصناعة والتِّجارة الوطنيَّة، إذ أنَّ 91% من إجمالي مستوردات المملكة معفاة أساساً من الرسوم الجمركيَّة كونها إمَّا مدخلات ومستلزمات إنتاج، أو مستوردة من دول تربطها مع الأردن اتفاقيات تجارة حرَّة؛ حيث أنَّ جميع مستوردات المملكة من الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية وهي دول تربطها مع الأردن اتفاقيَّات تجارة حرَّة.
كما أنَّ إجمالي مدخلات الإنتاج في الصناعة الوطنيَّة معفاة من الرُّسوم الجمركيَّة؛ بهدف تقليل الكُلف على الصِّناعات الوطنيَّة.
وفيما يتعلَّق بالسِّلع المستوردة التي تمَّ تعديل الرُّسوم الجمركيّة عليها، فقد جرى التَّعديل بنسب مخفَّضة تتراوح ما بين 5 – 10% فقط، رغم أنَّها كانت تخضع قبل عام 2023م إلى نسب رسوم جمركيَّة كبيرة تتراوح ما بين 20 – 30%.
ويأتي هذا التوجه ضمن خطوات سابقة اتخذها الحكومة لدعم الصِّناعات الوطنيَّة شملت: الموافقة على تجميد العمل بقرار تخفيض الرَّسم الجمركي لفئة الرَّسم 25% على أصناف المواد الغذائيَّة والقطاعات الهندسية والإنشائية والأثاث، وإخضاع العديد من موجودات ومستلزمات الإنتاج الصناعي إلى الضريبة بنسبة صفر بموجب قانون البيئة الاستثمارية، وكذلك تعديل الأسس المعتمدة لإيصال التيار الكهربائي على حساب فلس الريف لدعم الصناعات الجديدة والتوسُّع فيها؛ وذلك بهدف دعم القطاع الصِّناعي، وزيادة تنافسيته.
كما قامت الحكومة بمنح المشاريع الصِّناعية الجديدة في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني التنموية في محافظة الكرك ومدينة الطفيلة الصناعية حوافز تشمل: تخفيضات على أسعار الأراضي، وزيادة مدة الشمول بالدَّعم المقدم للعمالة المحلية لخمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، بالإضافة إلى تخفيض تعرفة فاتورة الكهرباء، وحوافز تتعلَّق بالمناولة في ميناء العقبة.
وشملت القرارات السَّابقة أيضاً البدء بإجراءات لتقليل كلف الطَّاقة على المدن الصِّناعيَّة مثل: البدء بإجراءات تزويد مدينة الزَّرقاء الصناعية بالغاز الطبيعي، تدشين مشروع محطَّة تزويد الصِّناعات في المنطقة الصناعيَّة الجنوبيَّة في العقبة بالغاز الطبيعي في إطار جهود الحكومة لتزويد المناطق الصناعية بطاقة نظيفة ومستدامة.
ووافق المجلس أيضاً على تسوية 719 قضية عالقة بين مكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وفقاً لتوصيات اللجنة المختصة بدراسة هذه التسويات حسب التشريعات الناظمة لها.
ويأتي هذا القرار استمرارا للإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتمكين أصحاب الأنشطة الاقتصادية والمكلفين والمستثمرين من تصويب أوضاعهم الضريبية في حال كانت لديهم أي مخالفات، وذلك في إطار التخفيف عليهم وإتاحة المجال لديمومة أعمالهم وأنشطتهم الاقتصادية.

وعلى صعيد توفير خدمات اجتماعيَّة ومرافق أفضل لخدمة المعلِّمين، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام أندية المعلمين لسنة 2025م؛ تمهيداً لإرساله إلى ديوان التشريع والرأي، لاستكمال الإجراءات اللازمة لإقراره.
ويأتي النظام بالتزامن مع عمل الحكومة على تحسين البنية التحتية لأندية المعلِّمين بقيمة ثلاثة ملايين دينار، وزيادة عددها من خلال إنشاء

مبانٍ لأندية معلِّمين في بعض المحافظات التي لا تتوافر فيها.
كما يأتي في ضوء الحاجة إلى تحديث نظام أندية المعلمين رقم (12) لسنة 1995 وتعديلاته، ومراجعته بما يتلاءم مع المتغيرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت منذ صدوره وبما ينسجم مع التطورات في التشريعات والإدارة العامة.
ويهدف النظام خدمة المعلمين وتمكين فئات أوسع من الاستفادة من خدمات أنديتهم، بما في ذلك المعلمون والإداريون العاملون في المؤسسات التعليمية الخاصة المرخصة والمتقاعدون منها بتخفيض بدل الانتساب والاشتراك.
كما يهدف إلى تنظيم العلاقة المؤسسية بين وزارة التربية والتعليم وأندية المعلمين بتشكيل لجنة مركزية تعنى بمتابعة شؤون الأندية، وتوحيد أسس الإشراف والدعم والتوجيه الإداري والفني مما يعزز الدور الرقابي والتنظيمي للوزارة ويكرس التكامل المؤسسي في الإدارة.
ويعمل على ضمان الحوكمة في إدارة أندية المعلمين بتأليف الهيئة الإدارية للنادي بناء على تنسيب لجنة شؤون أندية المعلمين تحقيقاً للاستقرار الإداري والمؤسسي.
كما يعمل على تعزيز البعد التكافلي والاجتماعي بين المنتسبين لأندية المعلمين، بإنشاء صندوق التعاون والتكافل الاجتماعي لأعضاء أندية المعلمين، بما يسهم في تقديم خدمات التكافل للمشتركين فيه ويعزز الاستقرار الاجتماعي للعاملين في الوزارة.
ويهدف النظام إلى تعزيز الرقابة المالية على أندية المعلمين، بإخضاع حساباتها لتدقيق ديوان المحاسبة بما يتوافق مع أحكام التشريعات النافذة ويضمن التحقق من قانونية التصرفات المالية وسلامة الإجراءات المحاسبية وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.
وبموجب النظام سيتم إخضاع أندية المعلمين لأحكام التشريعات المالية والإدارية النافذة، خصوصاً نظام المشتريات الحكومية والنظام المالي المعمول بهما لدى وزارة التربية والتعليم والتعليمات الصادرة بمقتضاهما بما يعزز متطلبات الحوكمة ويضمن حسن إدارة موارد الأندية المالية والشفافية والمساءلة.

ويأتي ذلك في إطار الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة لدعم المعلِّمين خلال الأشهر الماضية، حيث قامت بصرف السلف الطارئة لجميع من تقدم لها، وضاعفت نسبة المكرمة الملكية لأبناء المعلمين في مؤسسات التعليم العالي من خمسة بالمئة إلى عشرة بالمئة اعتباراً من العام الجامعي الحالي، وستخصص كذلك نسبة خمسة بالمئة من مجموع المنح والقروض التي يقدمها صندوق دعم الطالب لأبناء المعلمين في الجامعات كما ضاعفت عدد بعثات الحج المخصصة لوزارة التربية والتعليم من ستين بعثة إلى مئة وعشرين، إلى جانب قيامها بصيانة أندية المعلمين وتحسين خدماتها وبناء أندية معلمين في بعض المحافظات التي لا توجد فيها أندية.

وقرر المجلس أيضاً الموافقة على نظام موظفي أمانة عمان لسنة 2025م.
ويأتي النظام لغايات تنظيم شؤون الموارد البشرية والتقاعد في الأمانة وتوحيد المرجعيات التشريعية التي تحكم أعمال الأمانة في هذين المجالين.
كما يأتي لتكييف ما ورد من نصوص في قانون التقاعد المدني ونظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بما يتلاءم مع واقع العمل في الأمانة، وتمكينها من إصدار التعليمات التي تنظم شؤون الموارد البشرية والتقاعد ولتعزيز دور الإدارة التنفيذية ولجنة الموارد البشرية ولجنة التقاعد في ممارسة الصلاحيات، ولرفع كفاءة الموارد البشرية في الأمانة بما يعزز دورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لها ويحسن من مستوى الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة، وللمساهمة في توفير بيئة تنافسية تحفز الموظفين فيها على الإبداع والتميز وترسيخ مبدأ المساءلة.
وقرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام رسوم الطيران المدني لسنة 2025م؛ تمهيداً لإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لاستكمال الإجراءات اللازمة لاصداره حسب الأصول.
ويأتي النظام لغايات ترخيص أنشطة الطائرات بدون طيار وتعديل مسميات دوائر هيئة تنظيم الطيران المدني الفنية وإدراج نصوص مواد لم يتطرق لها نظام رسوم الطيران المدني وإعادة صياغة بعض النصوص.
كما يأتي تعديل النظام استجابة للتحديات التشغيلية والتنظيمية، وسعياً لبناء نظام أكثر عدالةً وشفافيةً واستدامة، يدعم البنية التحتية للتطوير ويحفز النمو في القطاع، ويوحِّد الرسوم بين مطارات المملكة.
ومن أبرز محاور التعديل على النِّظام، تعزيز الاستدامة والكفاءة التشغيلية، إذ يهدف إلى مواكبة التطورات التقنية المتسارعة في أنظمة الملاحة الجوية، كما يوفر مصادر تمويل إضافية وضرورية لتعزيز البنية التحتية وتوسيع القدرات التشغيلية، لا سيما مع أعمال التطوير الجارية في مطار عمّان المدني ومطار الملك حسين الدولي في العقبة.
ويشمل التعديل تغطية تكاليف خدمات لم تكن مشمولة سابقاً، مثل استخدام إضاءة المدرج في الحالات التشغيلية الخاصة، لضمان العدالة بين

جميع مستخدمي الخدمات، وتحقيق العدالة التشغيلية وخلق بيئة تحفيزية، بالإضافة إلى معالجة التشوهات السابقة عبر تحقيق توازن عادل بين مصالح شركات الطيران المختلفة بما يخلق بيئة تنافسية متكافئة.
ويُدخل النظام لأول مرة أدوات تحفيزية مصممة خصيصاً لدعم أنشطة الطيران الإقليمي، والطيران الخفيف والترفيهي، بهدف تنويع قطاع الطيران وتعزيز حركة الطيران في المملكة.
كما يعمل النِّظام على تعزيز التنافسية الإقليمية، من خلال سد فجوة تنظيمية مهمة من خلال وضع أطر واضحة لتنظيم أنشطة الطائرات بدون طيار (الدرونز) والطيران الشراعي والترفيهي، مما يعزز موقع الأردن التنافسي على الخريطة الإقليمية للطيران.
كما يعزز الشفافية والانضباط في العمليات التنظيمية، من خلال معالجة مشكلة الرسوم المكررة والرسوم الشاملة غير المفصلة، حيث أصبحت الهيكلية الجديدة أكثر وضوحاً وشفافية، وتم ربط قيمة الرسوم بشكل مباشر بحجم الجهد الفني وعدد ساعات العمل المطلوبة لتقديم الخدمة، مما يضمن عدالة أكبر.
ومن المتوقع أن تسهم هذه التعديلات في تعزيز كفاءة ومرونة وقدرة قطاع الطيران المدني على جذب الاستثمارات والشراكات الدولية، ما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ويعزز من مكانة الأردن كمركز إقليمي للطيران.
وعلى صعيد قطاع الطَّاقة، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل قرار سابق لمجلس صادر بتاريخ 27/11/2019، المتعلق بـ (المعادن الاستراتيجية) وذلك بإضافة غاز الهيليوم ذي القيمة الاقتصادية العالية الى المعادن الأرضية النادرة والعناصر الأخرى.
وقرر المجلس في هذا الإطار الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية وشركة هوتسبير هيليوم، لاستكشاف غاز الهيليوم في منطقة البحر الميت.
ويأتي استكشاف غاز الهيليوم ضمن توجهات الحكومة لاستغلال الثروات الطبيعية الموجودة وهذه أول مرة يتم فيها استقطاب شركة للتنقيب عن غاز الهيليوم.
ويبلغ سعر غاز الهيليوم اضعاف سعر الغاز الطبيعي وهو عنصر نادر الوجود ويتم استخدامه في التبريد وفي الصناعات الدقيقة مثل لحام الأدوات والمواد حيث يقلل من التلوث.
على صعيد متَّصل، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع قانون التصديق على الاتفاقية التنفيذية لأعمال تقييم وتطوير واستغلال الذهب والمعادن المصاحبة في منطقة أبو خشيبة بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية وشركة وادي عربة للمعادن، والرخصة لممارسة نشاط الاستكشاف والتنقيب والتطوير والتشغيل وإنتاج معادن الذهب والمعادن المصاحبة وتسويقه لشركة وادي عربة للمعادن لسنة 2025.
ويأتي مشروع القانون التزاماً بأحكام المادة 117 من الدستور الأردني التي تنص على كلّ امتياز يعطى لمنح أي حق يتعلق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة يجب أن يصدَّق عليه بقانون، وكذلك تنفيذاً لأحكام المادة 9 من قانون المصادر الطبيعية رقم 19 لسنة 2018 التي تنص على أن تتم المصادقة على اتفاقية المشاركة في الإنتاج أو الاتفاقيات التنفيذية والرخصة الممنوحة وفقاً لأحكام المادة 117 من الدستور.
وتأتي الاتفاقيَّة في إطار جهود الحكومة لدعم الاستثمار في قطاع التَّعدين والثَّروات الطَّبيعيَّة، بما يعزِّز من مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني، وتنمية المجتمعات المحليَّة، وتوفير فرص عمل، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية.
وفي إطار مشاريع الإدارة المحليَّة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام وزارة الإدارة المحلية بالسير في إجراءات تنفيذ المشاريع ذات الأولوية لقطاع الإدارة المحلية وبما لا يتجاوز مبلغ (10) ملايين دينار، على أن يتم تأمين المخصصات المالية لهذه الغاية من خلال الوفورات المتحققة على مشاريع المحافظات اللامركزية نهاية عام 2025
وتشمل المشاريع تعبيد الطرق الزراعية الواقعة خارج التنظيم التي تخدم المواطنين والطرق الواقعة داخل التنظيم وتحتاج إلى إعادة تأهيل إضافة الى مشاريع تصريف مياه الأمطار.
كما تشمل تغطية العطاءات المطروحة حالياً لعدم توفير مخصصات مالية وشراء آليات للنظافة وشراء حاويات والتعاقد مع شركات القطاع الخاص لغايات أعمال النظافة وتطوير الخدمات الإلكترونية وحوسبة المخططات التنظيمية في وزارة الإدارة المحلية والبلديات واستكمال تنفيذ مشاريع مخطط عجلون الشمولي وتنفيذ أعمال مخطط وسط مدينة الكرك ومشروع تلال الفوسفات.

على صعيد آخر، أقرَّ مجلس الوزراء الإستراتيجية الوطنية الثانية لنشر الدراية الإعلامية والمعلوماتية للأعوام 2026-2029.
وتأتي الاستراتيجية الثانية تأكيداً على الجهود الوطنية لمكافحة ظواهر الأخبار المزيفة والكاذبة والمضللة والإشاعات وخطاب الكراهية، حيث تم إعدادها بتكليف من وزارة الاتصال الحكومي وبالتعاون مع معهد الإعلام الأردني، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو).

وتسعى الاستراتيجية إلى الوصول لمجتمع أردني واع ومتمكّن رقمياً ومعلوماتياً، يتفاعل بمسؤولية مع وسائل الإعلام ومصادر المعلومات، ويُسهم في تعزيز الثقة العامة، وترسيخ مبادئ الشمول والمساواة والمرونة في العصر الرقمي.
ويعتبر الأردن من الدول الرائدة في في تعزيز مفاهيم الوعي الإعلامي والمعلوماتي على مستوى الدول العربية وضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد حظيت هذه الجهود بتقدير أممي ودولي تمثل في استضافة المملكة للأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية لعام 2024 والذي تنظمه اليونسكو.
وتأتي الاستراتيجية الوطنية الثانية بهدف ضمان الفهم المشترك والمتقدم للدراية الإعلامية والمعلوماتية وتعزيز التعلّم المستمر من خلال إدماجها في أنظمة التعليم والسياسات القطاعية، وبذلك يتم تهيئة البيئة الوطنية للانتقال المنهجي من المستوى الثالث إلى المستوى الرابع والأخير من تصنيف اليونسكو لتطوّر الدراية الإعلامية والمعلوماتية، ليصبح الأردن من الدول الرائدة عالمياً في هذا المجال.
وتعزّز الاستراتيجية الثانية من دور الدراية الإعلامية والمعلوماتية في دعم مشروع التحديث الوطني الأردني بمحاوره السياسية والاقتصادية والإدارية.
وتتضمن الاستراتيجية ستة مجالات؛ ففي مجال الحوكمة، والذي يشمل الأطر التنظيمية والسياسات، تُعد وزارة الاتصال الحكومي الجهة الراعية والمرجعية الرسمية لمتابعة تنفيذ المبادرات، من خلال تشكيل فريق وطني، وتسمية ضباط ارتباط في الوزارات والمؤسسات، وتشكيل شبكة شركاء من المجتمع المدني، ودراسة إنشاء مركز أردني بالتعاون مع معهد الإعلام الأردني. كما سيتم إدماج مكوّن الدراية الإعلامية والمعلوماتية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، واستحداث سياسات وتعليمات تنظيمية داعمة.
وحول مجال بناء القدرات الوطنية، ستركز الاستراتيجية على رفع جودة التدريب، واستهداف مختلف الفئات المجتمعية، فضلاً عن تطوير برامج تدريبية وتوعوية تستهدف الشباب والفتيات في مجالات مكافحة التضليل الإعلامي، والتحقّق من المعلومات، ومواجهة خطاب الكراهية.
وفي مجال الإدماج في النظام التعليمي الوطني، سيتم استكمال إدماج كفايات ومفاهيم الدراية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج المدرسية والخطط الجامعية، والتوسّع في تدريب المعلمين والمعلمات، وبناء قدرات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء أندية طلابية متخصصة لتعزيز التعلّم القائم على المشاركة.
وفي مجال التوعية والتعلّم المستمر، تسعى الاستراتيجية إلى إنشاء منصة وطنية رقمية للتعلّم الذاتي والتطوير المستمر، وتعزيز دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات الشبابية والثقافية العامة والأهلية.
وفي مجال مدن الدراية الإعلامية والمعلوماتية، سيتم العمل على تطوير نماذج أردنية لمدن الدراية الإعلامية والمعلوماتية وإدماج مفاهيم الدراية الإعلامية والمعلوماتية في السياسات والخطط التنظيمية فيها ودعمها للانضمام إلى شبكات المدن العالمية.
وفي مجال التمويل والاستدامة، ترتكز الاستراتيجية على تطوير نموذج مستدام للتمويل يعتمد على مصادر حكومية ووطنية ودولية لتمويل المبادرات والبرامج.

وفيما يتعلَّق بالتَّعاون الدَّولي، قرر المجلس الموافقة على مذكرة التفاهم المنوي توقيعها بين المركز الوطني للأمن السيبراني في المملكة الأردنية الهاشمية والوكالة الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر بشأن التعاون المشترك في مجال الأمن السيبراني.
وتشمل أوجه التعاون بين الجانبين تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتهديدات السيبرانية ومشاركة أفضل الممارسات في مجال التعليم والتدريب وتبادل الخبرات في مجال اعداد السياسات والمعايير والحوكمة في مجال الامن السيبراني.
الى ذلك قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية.
وتهدف المذكرة الى تعزيز التعاون بين الجانبين في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

بترا

وزارة النقل: ضرورة العمل الشمولي للحد من حوادث السير

أكد الأمين العام لوزارة النقل فارس أبو دية، الأحد، على أهمية تكاتف الجهود الوطنية للحد من حوادث السير، مشددا على أن تخفيض أعداد الحوادث يتطلب عملا شموليا تشترك فيه جميع المؤسسات المعنية، عبر تعزيز الثقافة المجتمعية والوعي المروري، وتفعيل أدوات الردع والرقابة، وتحسين مستوى البنية التحتية للطرق.

جاء ذلك خلال رعاية أبو دية نيابة عن وزير النقل نضال القطامين في مقر الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث السير فعالية إحياء "اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق"، التي تنظمها الجمعية سنويا، وذلك بحضور مدير إدارة السير العميد رائد العساف وعدد من المسؤولين من الجهات ذات العلاقة.

وأشار أبو دية إلى ضرورة رفع مستوى السلامة المرورية من خلال تطوير الأنظمة التنظيمية، ووضع الشواخص التحذيرية والإرشادية اللازمة، وتنظيم حركة السير داخل المدن وعلى الطرق الخارجية، بما يسهم في الحد من الحوادث وحماية الأرواح.

واختتمت الفعالية بالتأكيد على استمرار العمل المشترك بين الجهات الرسمية والأهلية لتحقيق بيئة مرورية أكثر أمانا على مستوى المملكة.

فعالية لإحياء اليوم العالمي لضحايا حوادث الطرق

عمان 16 تشرين الثاني (بترا)-نظمت الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث السير فعالية لإحياء اليوم العالمي لذكرى ضحايا حوادث الطرق.
وأكد أمين عام وزارة النقل، فارس أبو دية، خلال رعايته الفعالية الأحد، أهمية تكاتف الجهود الوطنية للحد من حوادث السير، مشددا على أن تخفيض أعداد الحوادث يتطلب عملا شموليا تشترك فيه جميع المؤسسات المعنية، من خلال تعزيز الثقافة المجتمعية والوعي المروري، وتفعيل أدوات الردع والرقابة، وتحسين مستوى البنية التحتية للطرق.
وأشار إلى ضرورة رفع مستوى السلامة المرورية من خلال تطوير الأنظمة التنظيمية، ووضع الشواخص التحذيرية والإرشادية اللازمة، وتنظيم حركة السير داخل المدن وعلى الطرق الخارجية، بما يسهم في الحد من الحوادث وحماية الأرواح.
واختتمت الفعالية بالتأكيد على استمرار العمل المشترك بين الجهات الرسمية والأهلية لتحقيق بيئة مرورية أكثر أمانا على مستوى المملكة.
وحضر الفعالية مدير إدارة السير، العميد رائد العساف، وعدد من المسؤولين من الجهات ذات العلاقة.

بترا

الجمارك تدعو للاستفادة من فترة الإعفاء من الغرامات

عمان 16 تشرين الثاني (بترا)- دعت الجمارك الأردنية المواطنين والتجار والمستثمرين ممن لديهم قضايا ومخالفات جمركية منظم بها ضبوطات قبل تاريخ الأول من كانون الثاني 2025 إلى الاستفادة من الفترة المتبقية لتطبيق قرارات مجلس الوزراء "الخاصة بالإعفاء من الغرامات المترتبة على القضايا"، والتي تنتهي بتاريخ 31 كانون الأول المقبل، مذكرة أصحاب القضايا بضرورة إنهاء القضايا العالقة وإجراء المصالحات التي من شأنها التسهيل عليهم والاستفادة من القرار.

وأوضحت أن مجلس الوزراء واستمرارا للقرارات الصادرة بخصوص إعفاء القضايا من الغرامات بنسب 60 % و 90 % قد قرر في وقت سابق شمول القضايا ما قبل الأول من كانون الثاني 2025، ووفقا للنسب المحددة بالقرارات السابقة وتمديد العمل بالقرار رقم 454 لغاية 31 كانون الأول المقبل، وكذلك الإعفاء من غرامة نفقات التحصيل الإداري المترتبة على هذه القضايا بشكل كامل عند دفع اصل المبلغ المطلوب، وأنه لن يؤثر الإعفاء على اي حقوق لأصحاب القضايا لدى الدائرة.

ودعت الجمارك المواطنين والتجار والمستثمرين الى المبادرة بالاستفادة من هذا القرار والذي صدر بناء على توصية لجنة التحديث الاقتصادي والتنمية لتشجيع الاستثمار والتسهيل على المستثمرين والتجار لإجراء المصالحات وإنهاء القضايا العالقة، حيث ينص القرار على الإعفاء من غرامات القضايا المشمولة بنسبة 60 بالمئة للقضايا التي لا يترتب على أصحابها تأدية رسوم وضرائب على البضائع موضوع القضية و 90 بالمئة، للقضايا التي يترتب على أصحابها تأدية رسوم وضرائب على البضائع موضوع القضية شريطة إجراء التسوية قبل تاريخ 31 الشهر المقبل (كانون الأول).

بترا

اجتماع عربي في العقبة للحد من المخاطر البحرية

العقبة 16 تشرين الثاني (بترا) امين المعايطة- افتتح مفوض شؤون البنية التحتية والحضرية في سلطة منطقة العقبة الخاصة الدكتور المعتصم الهنداوي فعاليات الاجتماع الفني الأول للبرنامج العربي للحد من مخاطر الكوارث البحرية والتمرين العربي الأول لمحاكاة حوادث التلوث البحري الذي تستضيفه المملكة على مدار ثلاثة أيام في مدينة العقبة برعاية جامعة الدول العربية.

وأكد الهنداوي خلال افتتاح الاجتماع بحضور ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مصطفى سعدي ومدير مديرية حماية البيئة والاستدامة في السلطة تغريد المعايطة، إن انعقاد هذا الحدث العربي الهام في العقبة يعكس التزام الأردن بدعم الأمن البيئي والبحري، ويبرز جاهزية البنية التحتية البحرية في المدينة لتنفيذ التمارين العملية وتبادل الخبرات والمعرفة على المستوى الإقليمي، مشيرا إلى أن هذا الاجتماع يمثل خطوة محورية نحو ترسيخ منظومة عربية مشتركة للإنذار المبكر والاستجابة الفعالة للأخطار البحرية المتزايدة.

وأضاف، إن المنطقة العربية تشهد توسعا متسارعا في الأنشطة الساحلية والبحرية وما يرافقها من تحديات، الأمر الذي يجعل من تطوير الجاهزية وتعزيز التعاون وتوحيد إجراءات الاستجابة ضرورة ملحة لحماية البيئات البحرية والأنظمة الإيكولوجية الساحلية التي تتشاركها الدول العربية.

وقال، إن هذه اللقاءات تمثل مسؤولية مشتركة وفرصة لتعزيز القدرات الوطنية والعربية في التعامل مع حوادث التلوث البحري، وبناء فرق قادرة على الاستجابة السريعة وتحسين التنسيق بين الجهات المختلفة.

وثمن الهنداوي جهود جامعة الدول العربية وكافة الشركاء والجهات البحرية والأمنية في العقبة على دعمها لإنجاح هذا الحدث العربي الأول من نوعه، مؤكدا أن مخرجاته ستسهم في تطوير منظومة عربية متكاملة للحد من الكوارث البحرية.

من جانبه أعرب السعدي عن تقديره للأردن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على استضافة هذا الحدث العربي، مشيرا إلى أن انعقاد الاجتماع الفني والتمرين الإقليمي في العقبة يجسد التزاما عربيا مشتركا بتعزيز منظومة الاستعداد والاستجابة للطوارئ البحرية.

وقال، إن جامعة الدول العربية وانطلاقا من دورها التاريخي كبيت للأمة العربية تلتزم بأن تظل منصة جامعة للحوار والتنسيق والعمل المشترك، مشيرا الى أن مواجهة الكوارث البحرية ليست مهمة آنية بل مسؤولية مستمرة تستدعي رؤى طويلة المدى وتعاونا إقليميا وتكاملا بين كافة الجهات المعنية.

وأكد أن هذا البرنامج لا يهدف فقط إلى إدارة الكوارث بعد وقوعها، بل يعنى في المقام الأول بمنهجية الحد من المخاطر، من خلال التركيز على الإجراءات الوقائية، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وبناء قدرات وطنية ومجتمعية مستدامة. وشدد على أن البرنامج يعتمد على مقاربة تشاركية تجمع بين الحكومات، لافتا إلى أن العمل المشترك يمثل خطوة مهمة نحو بناء منظومة عربية متكاملة تسهم في حماية الموارد البحرية وصون المجتمعات الساحلية وتعزيز الأمن البيئي في المنطقة.

ويشارك في الاجتماع ممثلون عن المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، اليمن، السودان، مصر، سوريا، المغرب، موريتانيا، العراق، وليبيا، ومديري المؤسسات الأمنية والجهات المعنية في المملكة،

وهو ما يجسد الدور المحوري للأردن في تعزيز التعاون العربي في مجالات السلامة البيئية وإدارة الكوارث البحرية، حيث ينفذ التمرين العملي وهو الأول من نوعه على مستوى الدول العربية، بهدف رفع كفاءة التنسيق والاستجابة للملوثات البحرية وتعزيز الجاهزية الإقليمية في مواجهة المخاطر البحرية.

بترا

ترخيص أنشطة الطائرات بدون طيار .. تعديل نظام رسوم الطيران المدني

عمون - قرَّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الأحد برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام رسوم الطيران المدني لسنة 2025م؛ تمهيداً لإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لاستكمال الإجراءات اللازمة لاصداره حسب الأصول.

ويأتي النظام لغايات ترخيص أنشطة الطائرات بدون طيار وتعديل مسميات دوائر هيئة تنظيم الطيران المدني الفنية وإدراج نصوص مواد لم يتطرق لها نظام رسوم الطيران المدني وإعادة صياغة بعض النصوص.

كما يأتي تعديل النظام استجابة للتحديات التشغيلية والتنظيمية، وسعياً لبناء نظام أكثر عدالةً وشفافيةً واستدامة، يدعم البنية التحتية للتطوير ويحفز النمو في القطاع، ويوحِّد الرسوم بين مطارات المملكة.
ومن أبرز محاور التعديل على النِّظام، تعزيز الاستدامة والكفاءة التشغيلية، إذ يهدف إلى مواكبة التطورات التقنية المتسارعة في أنظمة الملاحة الجوية، كما يوفر مصادر تمويل إضافية وضرورية لتعزيز البنية التحتية وتوسيع القدرات التشغيلية، لا سيما مع أعمال التطوير الجارية في مطار عمّان المدني ومطار الملك حسين الدولي في العقبة.
ويشمل التعديل تغطية تكاليف خدمات لم تكن مشمولة سابقاً، مثل استخدام إضاءة المدرج في الحالات التشغيلية الخاصة، لضمان العدالة بين جميع مستخدمي الخدمات، وتحقيق العدالة التشغيلية وخلق بيئة تحفيزية، بالإضافة إلى معالجة التشوهات السابقة عبر تحقيق توازن عادل بين مصالح شركات الطيران المختلفة بما يخلق بيئة تنافسية متكافئة.
ويُدخل النظام لأول مرة أدوات تحفيزية مصممة خصيصاً لدعم أنشطة الطيران الإقليمي، والطيران الخفيف والترفيهي، بهدف تنويع قطاع الطيران وتعزيز حركة الطيران في المملكة.
كما يعمل النِّظام على تعزيز التنافسية الإقليمية، من خلال سد فجوة تنظيمية مهمة من خلال وضع أطر واضحة لتنظيم أنشطة الطائرات بدون طيار (الدرونز) والطيران الشراعي والترفيهي، مما يعزز موقع الأردن التنافسي على الخريطة الإقليمية للطيران.
كما يعزز الشفافية والانضباط في العمليات التنظيمية، من خلال معالجة مشكلة الرسوم المكررة والرسوم الشاملة غير المفصلة، حيث أصبحت الهيكلية الجديدة أكثر وضوحاً وشفافية، وتم ربط قيمة الرسوم بشكل مباشر بحجم الجهد الفني وعدد ساعات العمل المطلوبة لتقديم الخدمة، مما يضمن عدالة أكبر.

ومن المتوقع أن تسهم هذه التعديلات في تعزيز كفاءة ومرونة وقدرة قطاع الطيران المدني على جذب الاستثمارات والشراكات الدولية، ما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ويعزز من مكانة الأردن كمركز إقليمي للطيران.

عمون

العقبة للنقل والخدمات اللوجستية» تؤسس لمنظومة حديثة

يُعدّ تطوير منظومة النقل العام إحدى الركائز الأساسية في الرؤية الملكية لتحديث الدولة والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، لما يحمله هذا القطاع من دور محوري في تنظيم المدن، وتحسين جودة الحياة، ودعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات.
وأكّد جلالة الملك عبدالله الثاني، في أكثر من مناسبة، أهمية بناء منظومة نقل حضرية حديثة، منضبطة وموثوقة، تعتمد على التكنولوجيا والإدارة الاحترافية، وتواكب احتياجات المجتمع الأردني وتطلعاته.
وفي هذا الإطار، جاءت تجربة العقبة في النقل العام كواحد من أبرز النماذج الوطنية التي تُجسّد هذه الرؤية الملكية وتُعزّز مسار التحديث، حيث استطاعت شركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية، من خلال رؤيتها التشغيلية المتقدمة ومنهجياتها الإدارية الحديثة، والحوكمة الرقمية، وغرف التحكم الذكية، والدفع الإلكتروني، والانضباط التشغيلي، أن تبني نموذجًا عمليًا متطورًا يُحاكي المدن الذكية، ويعكس بوضوح اتجاه الدولة نحو تطوير قطاع النقل العام.
وتحركت الشركة في هذا المسار منسجمةً مع التوجهات الوطنية التي تقودها الرؤية الملكية، مقدّمةً تجربة ريادية تثبت أن الاستثمار في الإدارة المحترفة والتكنولوجيا الحديثة قادر على تحويل النقل العام من تحدٍّ مزمن إلى قصة نجاح حقيقية. وبفضل هذا النهج، أصبحت العقبة اليوم منصة وطنية للريادة في النقل، ونموذجًا قابلًا للتعميم على باقي المحافظات، باعتبارها تجربة ناضجة أثبتت جدواها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع والاقتصاد.
ومع تزايد النجاحات التي حققتها شركة العقبة للنقل، تتعزز الدعوات الوطنية لاعتماد نموذج العقبة كأساس لتطوير منظومات النقل في مختلف مدن المملكة، بما ينسجم مع الرؤية الملكية الشاملة في بناء شبكة نقل حديثة تُسهم في التنمية وترتقي بمستوى الخدمة المقدمة للمواطن الأردني.وكشف الرئيس التنفيذي لشركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية خالد مرسي أبو عبدالله في حديث صحفي شامل تفاصيل عوامل النجاح التي ساهمت في بناء منظومة نقل غير مسبوقة في مدينة العقبة تأكيدا على الرؤية الملكية السامية ودعما من سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة وكوادر مهنية وتشغيلية صنعت من الحلم حقيقة، منوها إلى أن ما تحقق في العقبة هو ثمرة رؤية تشغيلية واضحة وعمل مؤسسي طويل قائم على الرقمنة والانضباط وتطوير الكوادر.
وأكد أبو عبدالله أن منظومة النقل الحديثة في العقبة تغطي نطاقًا واسعًا يشمل الأحياء السكنية والجامعات والموانئ والمناطق الصناعية والمواقع السياحية والفنادق، مما جعل النقل العام عنصرًا أساسيًا في دعم الحركة الاقتصادية والاجتماعية.
وأضاف أن الشركة تعتمد تقييمات تشغيلية شهرية تشمل مؤشرات دقيقة أبرزها الالتزام بالمواعيد، وجودة الخدمة، ورضا الركاب، وسلامة التشغيل، لافتًا إلى أن الزيادة المطردة في أعداد المستخدمين تمثل مؤشر ثقة حقيقيًا قبل أن تكون رقمًا تشغيليًا.
واستعرض أبو عبدالله المعايير والنتائج المتحققة لتطور منظومة النقل العام ومواكبتها الاهداف الاستراتيجية التي وضعت لها من خلال الرؤية الملكية وخطط الشركة في تقديم منظومة نقل متكاملة يواكب التطور والنمو في المنطقة الاقتصادية الخاصة حيث حققت شركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية رقمًا قياسيًا غير مسبوق في عدد الركاب المستفيدين من خدماتها خلال شهر تشرين الأول للعام الحالي إذ بلغ عددهم 176 ألفًا و724 راكبا في إنجاز يُسجَّل لأول مرة منذ تأسيس الشركة ويعكس التطور الملحوظ في كفاءة منظومة النقل العام داخل مدينة العقبة.

وسجّلت الشركة ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات الاستخدام مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغ عدد المستفيدين خلال الفترة ذاتها من عام 2023 نحو 104 آلاف راكب فيما ارتفع العدد في تشرين الأول 2024 إلى 108 آلاف راكب لتُسجّل الشركة هذا العام زيادة بنسبة 68% في عدد المستخدمين عن العام الماضي وهي نسبة نمو مرتفعة تؤكد تصاعد الثقة بخدماتها واتساع نطاق انتشارها الميداني.

وقال أبو عبدالله إن الشركة اعتمدت التحول الرقمي كخيار استراتيجي، بدءًا من تطبيق الدفع الإلكتروني الكامل، ومرورًا بالتطبيق الذكي الذي يمكّن الراكب من تتبع الحافلة ووقت وصولها، ووصولاً إلى منظومات المراقبة والتحكم المتقدمة.

ونوه إلى أن غرفة التحكم الذكية تُعدّ القلب التشغيلي للمنظومة، حيث تُدار من خلالها الحركة التشغيلية لحظة بلحظة عبر تقنيات تتبع متقدمة تضمن الدقة، والسلامة، والتدخل السريع، وإدارة المسارات بكفاءة عالية.

وأوضح أن الشركة تُولي اهتمامًا كبيرًا لتأهيل السائقين من خلال برامج تدريب مستمرة تشمل مهارات الاتصال، وإدارة المواقف، والسلامة العامة، إلى جانب الالتزام بالزي الرسمي الذي يعكس هوية مؤسسية منظمة ويعزز الصورة الحضارية للنقل العام، منوها في الوقت ذاته إلى أن انطلاق الحافلات في مواعيدها المحددة – سواء كانت ممتلئة أو شبه فارغة – رسّخ ثقة المواطنين بالخدمة، بينما ساهمت برامج الصيانة المستمرة في ضمان جاهزية الأسطول واستدامة التشغيل.

وأوضح أبوعبدالله أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعًا أكبر في استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتعزيز السلامة وتحسين مسارات التشغيل، إلى جانب خطط مستقبلية لتحديث الأسطول بما يتلاءم مع توسع المدينة واحتياجاتها الخدمية.

وقال إن تجربة العقبة قابلة للتطوير والتعميم، مؤكدًا استعداد الشركة لنقل خبراتها وتقنياتها إلى أي محافظة ترغب بتبني النموذج، دعمًا للرؤية الملكية الهادفة إلى بناء منظومة نقل حضرية حديثة تُسهم في التنمية وتعزّز جودة الحياة للمواطن الأردني.

بدوره أكد الخبير التنموي الدكتور محمد الفرجات أن التجربة التي يقودها قطاع النقل في العقبة، ممثلةً بشركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية، تُعدّ منظومة حضرية متكاملة أعادت تعريف مفهوم النقل العام في الأردن، مبينا أن الشركة استطاعت – من خلال التخطيط المحكم، والتحكم الذكي، والدفع الإلكتروني، والتدريب المهني، والانضباط التشغيلي، وقياس الأداء، والتواصل المجتمعي، والتحول الرقمي – أن تبني نموذجًا متقدمًا يحاكي ما تقدّمه المدن الذكية عالميًا، ويستند إلى أثر بيئي واقتصادي واجتماعي ملموس.

وأشار الفرجات إلى أن شركة العقبة للنقل نجحت في تقديم نموذج عملي متطور يليق بالمواطن الأردني، منوّهًا بأن ما حققته الشركة يمثل فرصة وطنية نادرة ينبغي استثمارها، خاصة في ظل التحديات المرورية والتشغيلية التي تواجهها المحافظات، والتي لم تعد الحلول التقليدية قادرة على التعامل معها.

وأضاف أن النجاح موجود، والخبرة متوافرة، والتقنيات جاهزة، والإرادة الملكية واضحة مما يجعل من الضروري أن تمتلك المملكة منصة وطنية تجمع مختلف الأطراف لوضع خطة تطوير شاملة.

ودعا الفرجات إلى عقد مؤتمر وطني متخصص في مدينة العقبة، باعتبارها المدينة التي قدمت النموذج وحققت سبقًا في مجال النقل العام من خلال شركة العقبة للنقل مؤكدا في الوقت ذاته أهمية إشراك الوزارات والبلديات، والجامعات والخبراء، وشركات النقل والتكنولوجيا، ومؤسسات المجتمع المحلي، إلى جانب ممثلين عن الشباب والطلبة وخبرات دولية ناجحة في النقل المستدام.

وبيّن الفرجات أن المؤتمر يجب أن يخرج بخارطة طريق وطنية لثلاث سنوات تُعيد صياغة منظومة النقل كمنظومة رقمية متكاملة، بحيث تستند إلى ترددات ثابتة ومحطات معلومة وغرف تحكم ذكية ونظام دفع إلكتروني كامل وانضباط تشغيلي مدعوم بمؤشرات أداء شهرية.

وأضاف أن تطوير البنية التحتية يشكّل محورًا أساسيًا، من خلال توفير مسارات تشغيل واضحة، ومحطات مركزية وفرعية، وربط فعّال بين المدن والجامعات والمناطق الصناعية والسياحية.

وأشار إلى أن الأنظمة الذكية التي طوّرتها شركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية يمكن أن تصبح الأساس لبناء منظومة وطنية أكثر تطورًا، بما يشمل الحوكمة الرقمية، وإدارة الأسطول، والمؤشرات الذكية، والكاميرات، والتطبيقات الإلكترونية، مؤكدا أهمية بناء نموذج مالي مستدام يعتمد تسعيرًا عادلًا ودعمًا موجهًا للفئات المستحقة وشراكات قوية مع القطاع الخاص، إلى جانب ضرورة تضمين البعد البيئي والمناخي لخفض الانبعاثات والازدحامات وتعزيز السلامة والصحة العامة.

وشدّد الفرجات على أهمية أن يكون المواطن شريكًا في تطوير الخدمة، من خلال لجان أحياء واستبيانات جامعية وتغذية راجعة دائمة، مؤكدًا أن نجاح شركة العقبة للنقل جاء نتيجة قربها من الناس وفهمها لاحتياجاتهم، منوها إلى أن نقل نموذج شركة العقبة للنقل إلى المحافظات كافة سيؤسس لبناء منظومة نقل حديثة تُسجَّل كقصة نجاح وطنية يفخر بها الملك والشعب والعالم.

الدستور

نقابة الألبسة تثمن قرار الحكومة بفرض ضريبة مبيعات على البضائع الواردة عبر الطرود البريدية

عمان 17 تشرين الثاني (بترا) - ثمنت النقابة العامة لتجار الألبسة والأحذية والأقمشة قرار مجلس الوزراء القاضي بفرض ضريبة مبيعات بنسبة 16 بالمئة على البضائع الواردة للمملكة عبر الطرود البريدية القادمة من منصات إلكترونية خارجية.

واعتبر رئيس النقابة سلطان علان في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، القرار بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المساواة بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية من حيث الرسوم والضرائب المفروضة عليهما.

وأكد أن القرار ينسجم مع السياسات المتّبعة في العديد من دول العالم، والتي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص أمام من يمارسون التجارة الإلكترونية أو يقصدون الأسواق المحلية، وبما يضمن بيئة تجارية عادلة وتنافسية.

وعبر عن أمله بأن تسهم هذه الخطوة في تحقيق المزيد من العدالة بين أنماط التجارة المختلفة، وأن تنعكس إيجابًا على السوق المحلية في المستقبل القريب.

وأشار علان إلى أن هذا الملف كان من الملفات الصعبة والمعقدة التي تمت مناقشتها خلال الفترة الماضية، حيث بذلت النقابة، إلى جانب الجهود الكبيرة لغرفة تجارة الأردن دورا محوريًا في الوصول للقرار من خلال إعداد دراسة مهنية ووافية بضرورة حماية القطاع وتجنّب فرض أي زيادات إضافية قد تثقل كاهله.

وكان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته التي عقدها أمس الاحد، الموافقة على رسم جمركي بقيمة صفر وتطبيق تعرفة ضريبة مبيعات بنسبة 16 بالمئة على محتويات الطُّرود البريديَّة التي لا تزيد قيمتها الجمركيَّة عن 200 دينار.

ويهدف القرار إلى دعم تحفيز الإنفاق والاستهلاك المحلِّي بدلاً عن الأجنبي، وتحقيق المساواة والعدالة بين التَّجار المحليين؛ وبما يسهم في تحفيز النشاط التجاري المحلِّي وتنشيط السوق المحلية.

من جهة أخرى، رحب علان باستثناء جميع الألبسة ومستلزمات الأطفال، من قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تنسيب مجلس التعرفة الجمركيَّة بإجراء تعديلات على جداول التَّعرفة الجمركيَّة؛ وذلك بهدف دعم الصناعات الوطنيَّة وتحفيزها، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينها من التوسُّع فيها، وتحقيق العدالة في المنافسة بين المنتج المحلِّي مقابل المستورد، واصفا ذلك بالجيد على اعتبار أن الألبسة تدخل في باب السلع الأساسية للمواطنين.

بترا الراي

مديرية الأمن العام تواصل تنفيذ حملتها التوعوية لتفقد جاهزية المركبات

عمان 16 تشرين الثاني (بترا) - واصلت مديرية الأمن العام تنفيذ حملتها التوعوية والوقائية لتفقد جاهزية المركبات خلال فصل الشتاء، حيث شملت الحملة توزيع بروشورات توعوية على السائقين في مختلف محافظات المملكة، إلى جانب تقديم إرشادات مباشرة حول أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المركبة، والحد من الحوادث الناجمة عن الظروف الجوية.

وتأتي الحملة بهدف الحد من حوادث السير، والحفاظ على أرواح المواطنين ومستخدمي الطريق وتوفير بيئة مرورية آمنة.

وتشتمل الحملة التي تنفذها الإدارات المرورية والإدارة الملكية لحماية البيئة وطواقم فنية من إدارة الصيانة على تدقيق جاهزية المركبات، والتأكد من صلاحيتها الفنية للمسير على الطرقات خلال فصل الشتاء، وقدرتها على التعامل مع الظروف الجوية غير الاعتيادية.

بترا

عجلون: الهطولات المطرية تعزز التوجه نحو مزيد من مشروعات الحصاد المائي

عجلون 16 تشرين الثاني (بترا) -علي فريحات- تتجدد الدعوات من المختصين والمهتمين بالقطاع الزراعي إلى تعزيز مشروعات الحصاد المائي بوصفها ركيزة أساسية لدعم الأمن المائي وتحسين استدامة الزراعة في محافظة عجلون، التي يعتمد جزء كبير من اقتصادها على القطاع الزراعي وتربية المحاصيل الموسمية، لا سيما في ظل الهطولات المطرية الجيدة التي تشهدها المحافظة منذ بداية الموسم.

وأكد رئيس لجنة مجلس محافظة عجلون المهندس معاوية عناب أن المجلس خصص 70 ألف دينار ضمن موازنة العام المقبل لدعم قطاع الزراعة بهدف تنفيذ مشروعات تخدم المزارعين وتسهم بإيجاد حلول مستدامة للتحديات المائية المتزايدة.

من جانبه، قال مدير زراعة عجلون المهندس رامي العدوان إن الحصاد المائي أصبح خيارًا استراتيجيًا لرفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، مشيرًا إلى أن مجموع الهطولات المطرية في المحافظة بلغ 84 مليمترا منذ يوم الخميس وحتى صباح اليوم ما يعزز فرص التوسع في مشروعات تجميع مياه الأمطار خلال الفترة المقبلة.

وأضاف العدوان إن المديرية نفذت خلال العام الحالي 210 آبار لحصاد المياه في مختلف مناطق المحافظة، وتواصل جهودها في توعية المزارعين بأهمية البرك الترابية والخزانات ودورها في توفير مصادر مائية داعمة للري.

من جهته، قال مدير زراعة كفرنجة الدكتور محمد شفيق المومني إن كمية الأمطار الهاطلة على اللواء منذ بداية المنخفض بلغت 65 مليمترا، معتبرًا أن هذه الكميات تشكل رافدًا مهمًا للمشروعات المائية في المنطقة.

وأشار المزارع خالد العسولي إلى أن طبيعة عجلون الجغرافية والمناخية توفر فرصة ذهبية لاستغلال مياه الأمطار عبر إنشاء برك وخزانات تجميع، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على إنتاجية المزارع ويقلل من الاعتماد على مصادر المياه المرتفعة التكلفة.

بدوره، أكد المزارع علي الصمادي أن تطبيق تقنيات الحصاد المائي بات ضرورة ملحة لمواجهة تحديات شح المياه، موضحًا أن هذه المشروعات تساعد المزارعين على تأمين احتياجات الري خلال فترات الجفاف.

وأشار المزارع محمد العنانزة إلى أن إنشاء برك صغيرة داخل المزارع يسهم في تخزين كميات مناسبة من مياه الأمطار ،داعيًا الجهات ذات العلاقة إلى تقديم مزيد من الدعم الفني والمالي لتوسيع هذه التجارب الناجحة على مستوى المحافظة.

بترا

المياه: الهطولات المطرية 4 بالمئة من الموسم

عمان 16 تشرين الثاني (بترا)- قالت وزارة المياه والري -سلطة وادي الأردن إن المعدل السنوي طويل الأمد من الهطولات المطرية ارتفع حتى صباح الأحد إلى ما نسبته 4 بالمئة من المعدل السنوي طويل الأمد والبالغ نحو 8.1 مليار متر مكعب سنويا.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي إن كميات الأمطار التي دخلت السدود خلال المنخفض الجوي من مساء الخميس حتى صباح اليوم، بلغت 1.8 مليون متر مكعب، سجلت أغلبيتها في سد الوالة (400) ألف متر مكعب لترفع التخزين الكلي فيه إلى (5.3) بالمئة من كامل سعته التخزينية البالغة 25 مليون متر مكعب.

وتوزعت بقي الكميات على مختلف السدود وبكميات متفاوتة باستثناء سد الوحدة، حيث لم يسجل دخول أي كميات له ليصبح التخزين الكلي في السدود الرئيسة إلى 43 مليون متر مكعب بنسبة تخزين كلية 15 بالمئة من طاقتها التخزينية البالغة 288.128 مليون متر مكعب، مقارنة مع 57 مليون متر مكعب بنسبة تخزين 20 بالمئة.

وأوضحت أن الوزارة فعلت خطط الطوارئ خلال المنخفض الجوي، وتعاملت مع 1804 شكاوى، وكانت النسبة الأكبر منها تتعلق بفيضانات مناهل الصرف الصحي.

بترا

الأرصاد": الأمطار الأخيرة تعدل الموسم الحالي بنسب وصلت الى 33%

عمان 16 تشرين الثاني (بترا) مؤمن الحوري-قال مدير إدارة الأرصاد الجوية بالوكالة الدكتور عبد المنعم القرالة، إن المملكة تأثرت من 13 إلى 16 الشهر الحالي بأول منخفض جوي خلال الموسم المطري الحالي، فهطلت الأمطار في أغلب مناطق المملكة.

وأضاف لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أن الهطولات المطرية تركزت على المناطق الشمالية والوسطى وأجزاء من المناطق الجنوبية وكانت غزيرة أحياناً ما أدى الى تشكل السيول في الأودية والمناطق المنخفضة، فيما لم تشهد أجزاء من أقصى جنوب وشرق المملكة أي هطولات مطرية.

وبين القرالة، أن مجاميع الأمطار التي هطلت خلال هذه الفترة عدلت من الموسم المطري الحالي، بنسب تراوحت بين 1 و33 بالمئة من المعدل الموسمي المطري العام، فسجلت محطة رصد رأس منيف في محافظة عجلون أعلى هطول مطري بلغ 73.7 ملم بما نسبته 13 بالمئة من معدلها الموسمي العام، يليها محطة رصد جوي صما بـ 43.2 ملم بما نسبته 10 بالمئة من معدلها الموسمي العام، وفي المناطق الوسطى سجلت محطة رصد حدائق الحسين في العاصمة عمان أعلى مجموع مطري بلغ 22.5 ملم بما نسبته 5 بالمئة من معدلها الموسمي العام، يليها محطة رصد الجامعة الأردنية بمجموع مطري بلغ 21.5 ملم بما نسبته 4 بالمئة من معدلها الموسمي العام.

وفي المناطق الجنوبية الغربية لفت القرالة إلى أن محطة رصد الربة في محافظة الكرك سجلت أعلى مجموع مطري بلغ 32 ملم بما نسبته 10 بالمئة من معدلها الموسمي العام، يليها محطة رصد الأغوار الجنوبية بـ 24 ملم بما نسبته 33 بالمئة وهي أعلى نسبة مئوية تحققت من الموسم المطري العام خلال هذه الفترة.وقال إنه مع نهاية الحالة الجوية الأخيرة التي تأثرت بها المملكة فقد بلغ معدل مجاميع الأمطار ونسب ما تحقق من معدلاته الافتراضية العامة حتى اليوم في مناطق المملكة على النحو التالي: في المناطق الشمالية 39.9 ملم أعلى من معدلها الافتراضي العام بنسبة 2%، والمناطق الوسطى الغربية 16.6 ملم محققة أقل من معدلها الافتراضي العام بنسبة 2%، والمناطق الوسطى الشرقية 5.1 ملم محققة أقل من معدلها الافتراضي العام بنسبة 1%، والمناطق الشرقية 4.8 ملم محققاً أقل من معدلها الافتراضي العام بنسبة 5%، والأغوار الشمالية 39 ملم محققة أعلى من معدلها الافتراضي العام بنسبة 2%، والأغوار الوسطى 22.3 ملم محققة أقل من معدلها الافتراضي العام بنسبة 1%، والأغوار الجنوبية 24 ملم محققة أعلى من معدلها الافتراضي العام بنسبة 21%، والمناطق الجنوبية الغربية 10.6 ملم محققة أقل من معدلها الافتراضي العام بنسبة 1%، والمناطق الجنوبية الشرقية 1.2 ملم محققة أقل من معدلها الافتراضي العام بنسبة 9%،ومن الجدير بالذكر بأن معدل نسب ما يحققه الموسم المطري على مستوى المملكة عادةً حتى 16 تشرين الثاني يشكل ما نسبته 8 بالمئة من الموسم المطري العام، فيما حقق الموسم الحالي حتى هذا التاريخ ما نسبته 8.7 بالمئة من المعدل الموسمي العام وهو حول معدله العام على مستوى المملكة.

وأفاد القرالة انه و بمقارنة ما تحقق من الموسم المطري العام بين هذا الموسم والموسم الماضي فان هذا الموسم حتى هذا التاريخ يعتبر أفضل من الموسم الماضي.

اما بالنسبة للحالة الجوية خلال الايام القادمة فقد لفت القرالة إلى انه وحتى نهاية الأسبوع الحالي فإن الأجواء ستبدأ بالاستقرار التدريجي اعتباراً من اليوم الأحد -وبأذن الله- ترتفع درجات الحرارة تدريجياً لتصبح حول معدلاتها المناخية لمثل هذا الوقت من السنة .

بترا

أجواء خريفية لطيفة اليوم وغدًا

عمان 17 تشرين الثاني (بترا)-ترتفع درجات الحرارة قليلاً اليوم الاثنين، لتسجل حول معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة، ويسود طقس خريفي لطيف الحرارة في أغلب المناطق، ومعتدل في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات مختلفة، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة.

وبحسب تقرير ادارة الأرصاد الجوية، يكون الطقس يوم غدٍ الثلاثاء، خريفيا لطيف الحرارة في أغلب المناطق، ومعتدلًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، كما تظهر الغيوم على ارتفاعات متوسطة وعالية خاصة في المناطق الشرقية، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط على فترات مثيرة للغبار أحياناً خاصة في مناطق البادية.

اما الأربعاء، يطرأ ارتفاع قليل على درجات الحرارة، ويكون الطقس خريفيا لطيف الحرارة فوق المرتفعات الجبلية العالية، ومعتدلًا في باقي المناطق، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات متوسطة، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط على فترات مثيرة للغبار أحياناً خاصة في مناطق البادية.

وتوالي درجات الحرارة ارتفاعها الخميس، ويكون الطقس معتدل الحرارة بوجه عام، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط أحياناً خاصة في مناطق البادية.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 21 - 13 درجة مئوية، وفي غرب عمان 19 - 11، وفي المرتفعات الشمالية 17 - 10، وفي مرتفعات الشراة 18 - 9، وفي مناطق البادية 24 - 12، وفي مناطق السهول 22 - 12، وفي الأغوار الشمالية 26 - 16، وفي الأغوار الجنوبية 29 - 21، وفي البحر الميت 27 - 19، وفي خليج العقبة 28 - 18 درجة مئوية.

بترا